



كلمة مكتب تنسيق الكومسيك عن التعاون في المجال الزراعي

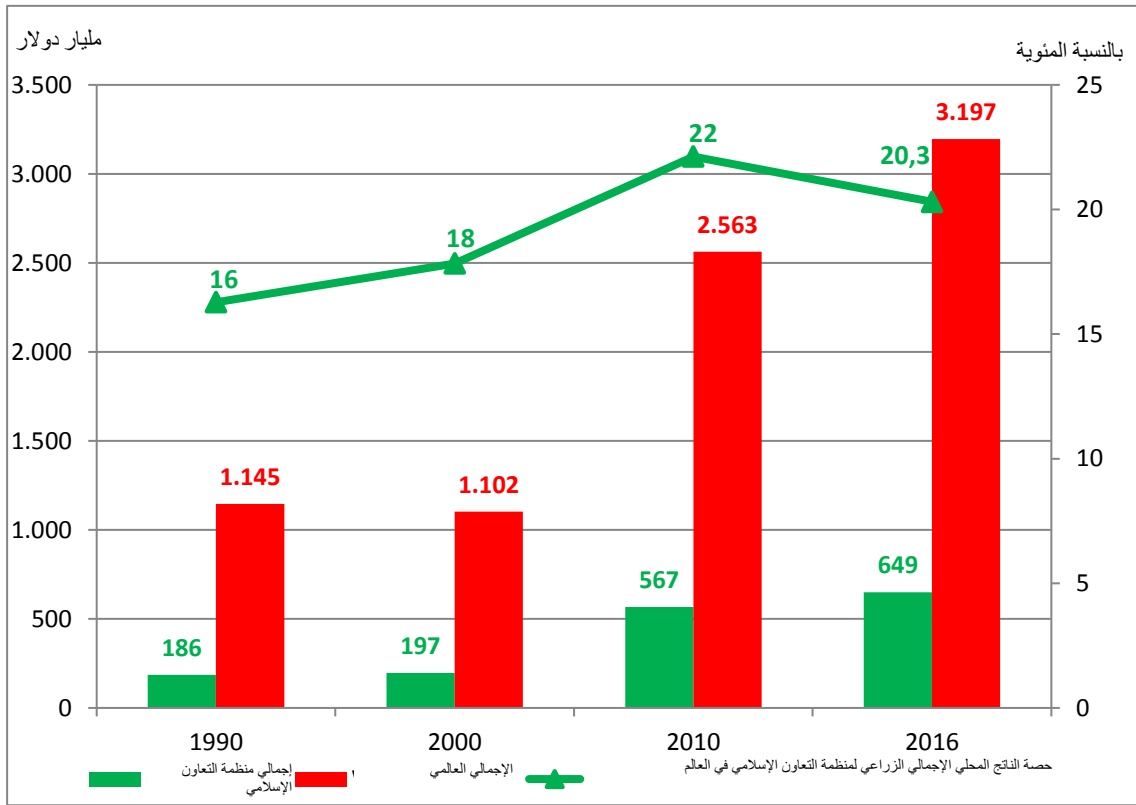
كلمة عن التعاون في المجال الزراعي

تلعب الزراعة بطبيعتها الجوهريّة دوراً مميزاً في اقتصادات العالم المترابطة على نحو متزايد. تستجيب أنظمة الأغذية الزراعية في جميع أنحاء العالم للطلب المتزايد المرتبط بزيادة الدخل الكلي والتحضر السريع، بالإضافة إلى ضرورات الديناميكيات السكانية من خلال هياكل التوريد الجغرافية والاقتصادية. يتم إنتاج معظم المواد الغذائية في البلدان النامية بما يقرب من 500 مليون مزرعة صغيرة. سيظل إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة هو الشكل المهيمن للإنتاج في البلدان النامية بحلول عام 2030، مع زيادة قدرة مساهمات أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل واضح على التقدم في الإنتاجية.

الزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

تمثل الزراعة في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي أحد القطاعات الرائدة من حيث الدخل وتوفير فرص العمل والتجارة. كما هو مبين في الشكل 1، بلغ إجمالي الناتج المحلي الزراعي لمنظمة التعاون الإسلامي 186 مليار دولار أمريكي بحصة تبلغ 16% في الإنتاج الزراعي العالمي في عام 1990، فقد وصل إلى 649 مليار دولار أمريكي مع حصة 20.3% في الإنتاج الزراعي العالمي في عام 2016.

الشكل 1. إجمالي الناتج المحلي من الزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي وحصته في الإنتاج العالمي



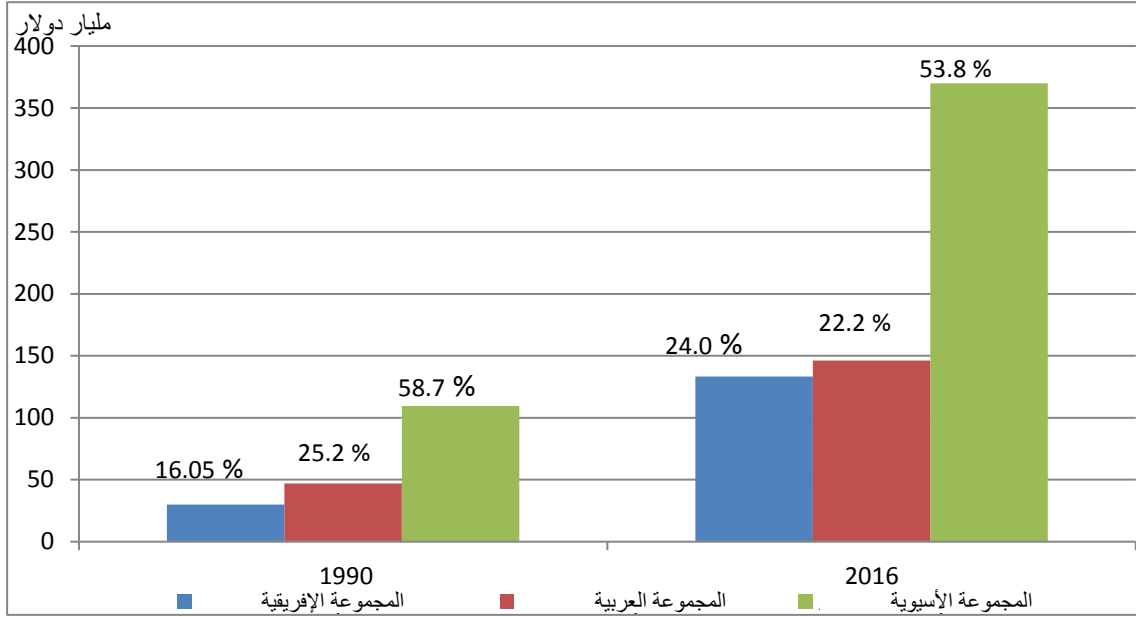
المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لعام 2018

يوضح الشكل 2 حصة إجمالي الناتج المحلي من الزراعة من إجمالي الناتج المحلي في ثلاث مجموعات رسمية في دول منظمة التعاون الإسلامي (الأفريقية، والعربية، والآسيوية). أصبح الأداء النسبي لمجموعة الدول الإفريقية خلال الفترة بين 1990-2016 أكثر قوة بالمقارنة مع مجموعة الدول العربية والآسيوية. ولكن مع مرور السنوات، حققت مجموعة الدول الآسيوية المساهمة الأعلى في الإنتاج الزراعي.

بلغ إجمالي الناتج المحلي الزراعي لدول منظمة التعاون الإسلامي 649 مليار دولار أمريكي اعتباراً من 2016، ووصلت قيمة مساهمة المجموعة الآسيوية إلى 370 مليار دولار أمريكي، أي أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي الزراعي للدول الأعضاء في المنظمة. وتلي المجموعة الإفريقية والمجموعة العربية المجموعة الآسيوية، حيث حقق كل منهما على التوالي 133 مليارًا و146 مليار دولار أمريكي.

¹ يُشير مصطلح "نظام الغذاء الزراعي" إلى المجموعة الكاملة من المستهلكين والشركات والمؤسسات والأنشطة التي ينطوي عليها الإنتاج والتجهيز والتسويق والاستهلاك، والتي تنشأ من الزراعة والغابات ومصائد الأسماك، بما في ذلك المدخلات اللازمة والمخرجات المتولدة في كل من هذه الخطوات، كما تم تعديلها من قبل منظمة الأغذية والزراعة [الفاو] (2013) حالة الأغذية والزراعة - النظم الغذائية من أجل تغذية أفضل، روما: 3.

الشكل 2. إجمالي الناتج المحلي الزراعي حسب الأقاليم الفرعية وحسب الحصة بالسعر الحالي

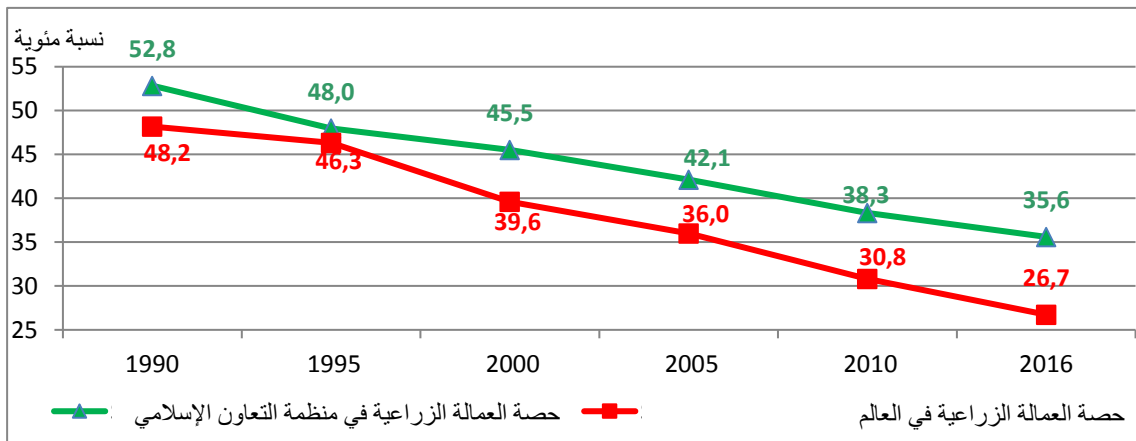


المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لعام 2018

يمثل قطاع الزراعة، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، يمثل قطاع الزراعة، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، مصدرًا حيويًا لتوفير فرص العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 1990، وقرّ القطاع الزراعي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي فرص العمل لحوالي 199 مليون شخص. انضم 23 مليون شخص إلى العاملين في المجال الزراعي، ليرتفع عدد العاملين في المجال الزراعي إلى 222 مليون شخص حتى عام 2016.

وعلى الرغم من ازدياد نسبة العمل في القطاع الزراعي، فإن حصة القطاع من التوظيف تنخفض مع الوقت. شكلت الزراعة في عام 1990 ما يقرب من 52.8 بالمائة من إجمالي العمالة في منظمة التعاون الإسلامي. انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في بداية القرن الواحد والعشرين في إجمالي فرص العمل لتصل إلى حوالي 45% على مستوى دول المنظمة و40% على مستوى العالم. في عام 2016، بلغت نسبة العمالة الزراعية التي يوفرها القطاع الزراعي 35.6% على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي و26.7% عالميًا كما هو مبين في الشكل 3.

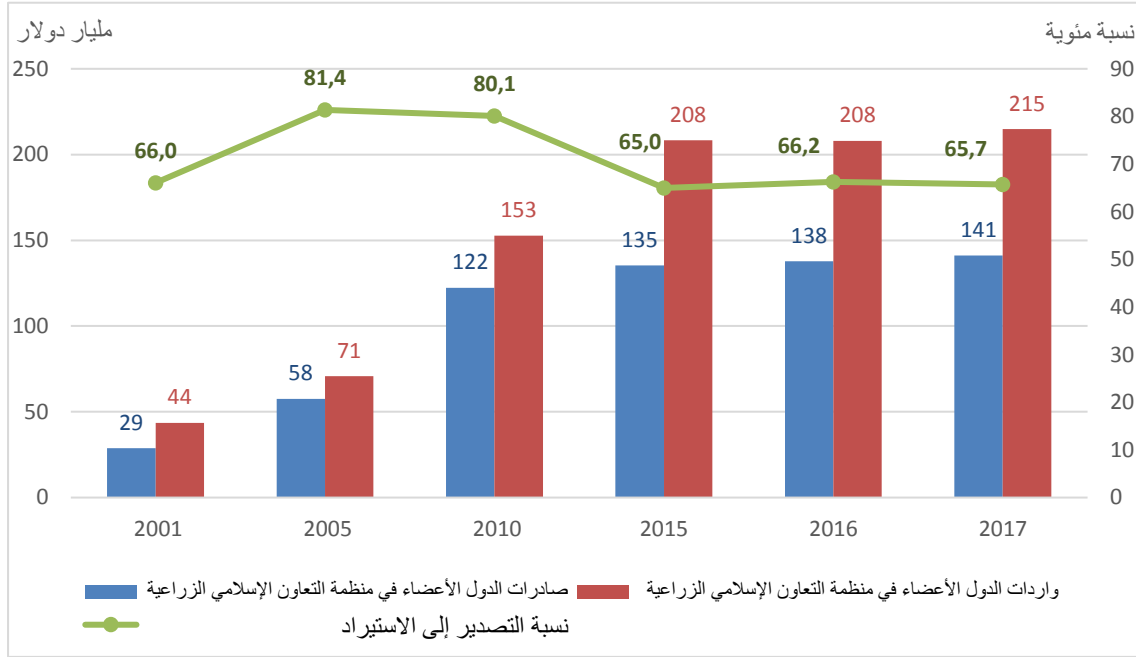
الشكل 3. نسبة فرص العمل التي يوفرها القطاع الزراعي على مستوى دول منظمة التعاون الإسلامي وعلى مستوى العالم



المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لعام 2018

ازداد تداول السلع الزراعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بصورة كبيرة في العقد الأخير حتى عام 2015. حققت التجارة الزراعية الإجمالية في دول منظمة التعاون الإسلامي نمواً بأكثر من أربعة أضعاف خلال تلك الفترة، ليصل إلى 355 مليار دولار عام 2017 (الشكل 4). بلغ إجمالي الواردات الزراعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 214 مليار دولار في عام 2017، من 43 مليار دولار أمريكي في عام 2001. وتماشياً مع ذلك، بلغت قيمة صادرات السلع الزراعية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 141 مليار دولار عام 2017 مقارنة مع 29 مليار دولار عام 2001.

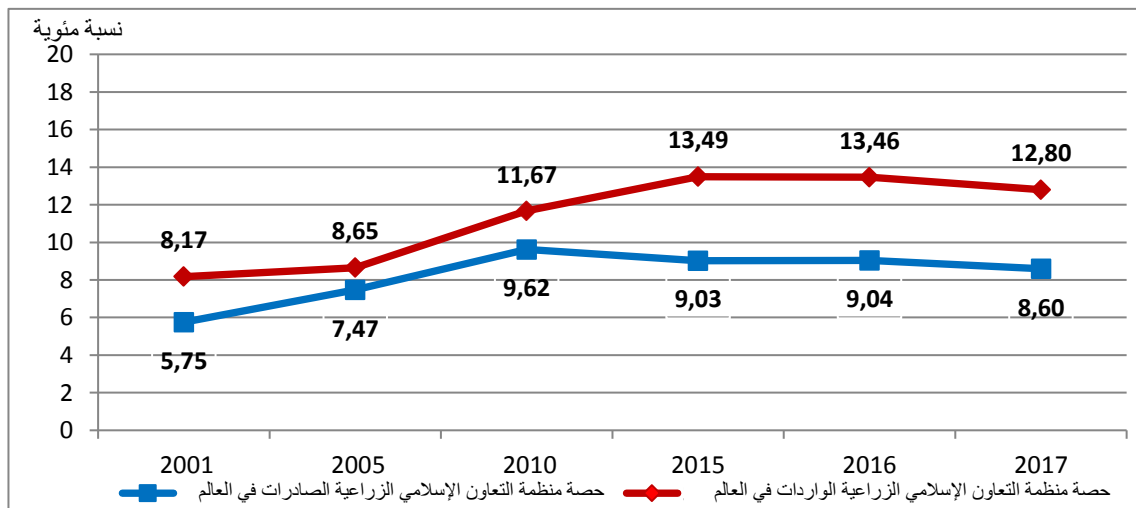
الشكل 4. الصادرات والواردات الزراعية في منظمة التعاون الإسلامي.



المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لعام 2018

ارتفعت الحصة العالمية من الواردات الزراعية لدول منظمة التعاون الإسلامي بواقع 12.8% عام 2017 مقارنة مع 8.17% عام 2001. وبالمثل، وصلت نسبة مساهمة الصادرات الزراعية من دول منظمة التعاون الإسلامي إلى الصادرات الزراعية العالمية 8.6%. ارتفعت كل من الصادرات والواردات الزراعية ارتفاعاً ملموساً في الفترة بين عامي 2001-2010. فيما استقرت حصة صادرات السلع الزراعية في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة من أعوام 2010-2017، بدأت نسبة مساهمة الواردات الزراعية من دول المنظمة في واردات الزراعة العالمية بالانخفاض (أنظر الشكل 5).

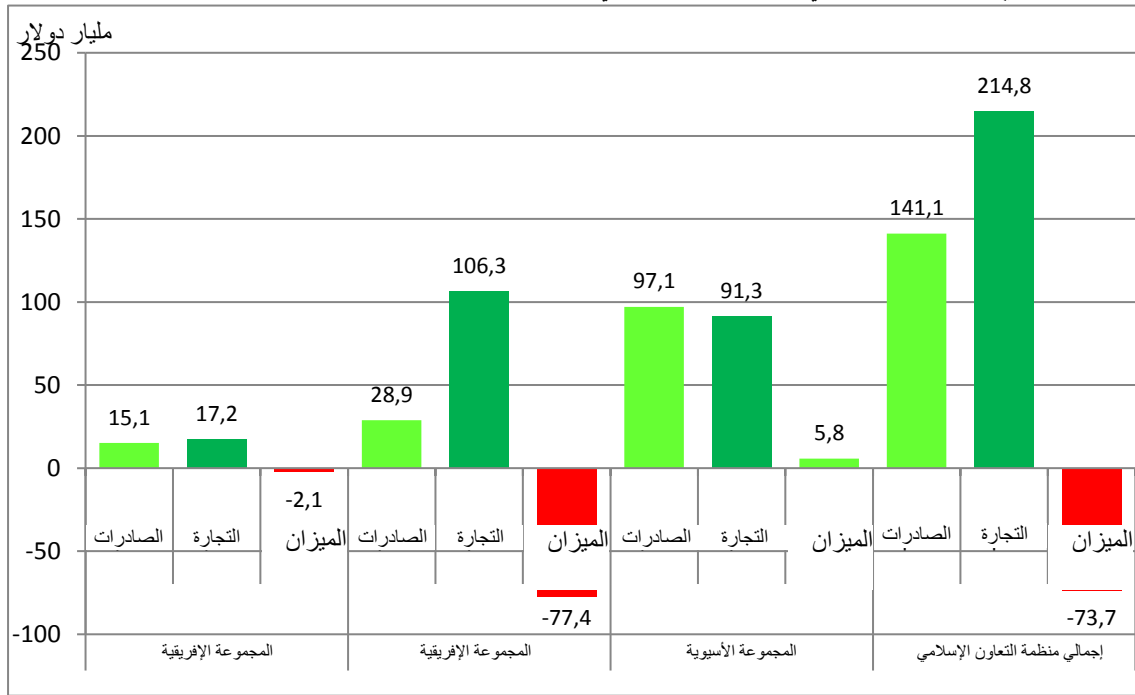
الشكل 5. الأداء التجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي في المجال الزراعي على الصعيد العالمي



المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لعام 2018

كما يتبين من الشكل رقم 6، تُعاني معظم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من عجز تجاري في الزراعة. اعتباراً من عام 2017، حدث عجز تجاري بقيمة 74 مليار دولار في منظمة التعاون الإسلامي. كما يوضح الشكل المذكور التوازن التجاري الزراعي في المناطق الفرعية لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2017. كانت المجموعة الآسيوية هي الوحيدة التي كان لديها رصيد تجاري إيجابي بقيمة 5.8 مليار دولار أمريكي. وعلى الجانب الآخر، سجلت المجموعات الإفريقية والعربية عجزاً تجارياً بقيمة 2.1 و 77.4 مليار دولار أمريكي على التوالي.

الشكل 6. الميزان التجاري للمنتجات الزراعية في منظمة التعاون الإسلامي حسب المناطق الفرعية، 2017



المصدر: توقعات الكومسيك في القطاع الزراعي لعام 2018

"استعراض سياسات التجارة الزراعية لتعزيز التجارة الزراعية البيئية داخل منظمة التعاون الإسلامي" (الاجتماع الثالث عشر لمجموعة العمل المعنية بالزراعة)

نمت التجارة العالمية في المنتجات الزراعية بصورة سريعة في العقود الأخيرة وأيضاً من المتوقع أن تنمو بشكل أكبر خلال العقود القادمة. وتُعزز التجارة الدولية النمو الاقتصادي وتخلق مكاسب الرفاهية. ولكن تواجه العديد من الدول النامية، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، صعوبات خطيرة تمنعها من جني منافع التجارة الدولية بالكامل.

لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على صياغة تدابير وسياسات فعالة للاستفادة بصورة أكبر من إمكاناتها كشركاء تجاريين في السوق العالمي وكذلك داخل أسواق منظمة التعاون الإسلامي للمنتجات الزراعية، يجب دراسة الاحتياجات والأولويات المتنوعة للدول الأعضاء. يتطلب تصميم وتنفيذ سياسات تجارة زراعية أفضل مراجعة الوضع الحالي للسياسات بصورة شاملة وبطريقة تسمح بتحديد وإزالة أي أوجه قصور ونقاط ضعف. في هذا الصدد، تم عقد الاجتماع الثالث عشر لمجموعة العمل المعنية بالزراعة في 21 فبراير/شباط 2019 في أنقرة تحت عنوان "استعراض سياسات التجارة الزراعية لتعزيز التجارة الزراعية البيئية داخل منظمة التعاون الإسلامي" وتقرير بحثي حول ذات الموضوع التي نظرت منه مجموعة العمل.

يُركز التقرير المذكور على ثلاث مجموعات لسياسات التجارة الزراعية: (1) التدابير الحدودية مثل معدلات التعريفية المطبقة، (2) التدابير غير التعريفية مثل المتطلبات الصحية، ودعم الصادرات والحوافز التقنية أمام التجارة، و (3) الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف

بين الدول. ووفقاً للتقرير، يتوفر قدر كبير من الحماية من خلال معدلات التعريف المرتفعة داخل منظمة التعاون الإسلامي لبعض أقسام المنتجات الحرجة والمنتجات مثل السكريات والحبوب الزيتية، ويواجه المصدرون المحتملون من هذه المنتجات تعريفات عالية مطبقة من قبل المستوردين المحتملين. ويلاحظ وجود نمط مماثل بالنسبة لعدد كبير من المنتجات على مستوى المنتج لأفضل المنتجات التصديرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

من ناحية أخرى، لا تخضع بعض أقسام المنتجات الرئيسية الأخرى مثل اللحوم لحماية عالية من التعريف الجمركية ولكنها لا تزال تُظهر حصصاً منخفضة من التجارة البينية داخل منطقة التعاون الإسلامي. بالتالي، قد تكون التدابير غير الجمركية مسؤولة أيضاً عن التجارة الزراعية البينية المحدودة داخل منظمة التعاون الإسلامي في بعض المنتجات.

علاوة على ذلك، يُشير التقرير بأنه بشكل عام لدي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، اتفاقيات تجارية أقل مع دول منظمة التعاون الإسلامي الأخرى عنها من الاتفاقيات التجارية غير التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. بمعنى آخر، وفي المتوسط، تملك كل دولة عضوة في منظمة التعاون الإسلامي 22 اتفاقية تجارية تفضيلية، و 8.73 منها مع دول أعضاء أخرى في منظمة التعاون الإسلامي.

يُحدد تقرير البحث بعضاً من العوامل التي تؤثر سلباً على تدفقات التجارة الزراعية. هذه هي، من بين أمور أخرى، الوضع الفقير للمعرفة والمعلومات التسويقية؛ عدم توفر الموارد المالية؛ سوء الوضع الفني للتكيف الفني للمنتجين وعدم توحيد معايير المنتجات؛ المشكلات المتعلقة بتوافر وموثوقية البيانات في مجال تدفقات التجارة الزراعية وتدابير سياسة التجارة الزراعية (بما في ذلك معدلات التعريفات والتدابير غير الجمركية NTMS) وممارسات الزراعة على نطاق واسع لأصحاب الحيازات الصغيرة عبر منظمة التعاون الإسلامي (مما يعني عيوب التكلفة والحوافز التي تحول دون التحديث وغيرها من قضايا سلسلة التوريد التي تُشكل حواجز كبيرة أمام الوصول إلى الأسواق العالمية).

في إطار التقرير البحثي، أُجريت زيارات ميدانية في دول تركيا وغامبيا والمغرب، وتم إجراء دراسات مكتبية حول تشاد والبرازيل وتايلاند. توصلت مجموعة العمل في اجتماعها الثالث عشر إلى توصيات السياسة التالية:

- ✓ الترويج للمنتجات الزراعية المتخصصة وشهادات الحلال من خلال تنويع المنتجات والعلامات التجارية واستراتيجيات التسويق والحملات الإعلانية.
- ✓ تعزيز التعاون التجاري (مثل تعزيز الاستثمارات الزراعية، وإلغاء تأثيرات العمل، وما إلى ذلك) والتعاون غير التجاري (مثل تبادل أفضل الممارسات والخبرات التقنية، ووضع معايير السلامة، وما إلى ذلك) بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المجالات المتعلقة بالتجارة الزراعية.
- ✓ الترويج لخفض التعريف الجمركية والترتيبات الثنائية في المنتجات الرئيسية (مثل السكر واللحوم و مواد التغذية للحيوانات والحبوب الزيتية والحيوانات الحية)
- ✓ تطوير وتنفيذ الترتيبات التجارية متعددة الأطراف (مثل TPS-OIC) (نظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي) بهدف المساهمة في تطوير التجارة الزراعية التعاونية والمستدامة.
- ✓ تعزيز قدرة الدول الأعضاء على جمع بيانات التجارة الزراعية وإدارتها ونشرها بهدف تصميم سياسات سليمة وقائمة على الأدلة للتجارة الزراعية.

وقد تم تقديم جميع التقارير إلى الاجتماع والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماع على صفحة الكومسيك على الويب (www.comcec.org).

تمويل مشاريع الكومسيك

من خلال آلية تمويل مشاريع الكومسيك، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحاً للمشاريع المختارة المقترحة بواسطة الدول الأعضاء ممن سجلوا بالفعل في مجموعة عمل الكومسيك للزراعة ومؤسسات ودول منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

بموجب النداء الخامس للمشاريع، تم اختيار مشروعين للتمويل في مجال التعاون الزراعي في إطار آلية تمويل مشروع الكومسيك. قامت إندونيسيا بتنفيذ المشروع الأول بعنوان "تطوير نظام معلومات السوق الزراعية لمزارعي البستنة". شركاء المشروع لهذا المشروع هم ماليزيا وبنغلاديش وبروناي دار السلام ومصر وباكستان والأردن. هدف المشروع إلى تسهيل تسويق المنتجات الزراعية، وخاصة البستنة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال أنشطة بناء القدرات على نظم معلومات إدارة التسويق. قام فريق المشروع في هذا الصدد بزيارات دراسية إلى أستراليا والمغرب من أجل جمع البيانات حول أفضل ممارسات التسويق للمنتجات الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم ورشة عمل دولية لتبادل الخبرات حول استراتيجيات الوصول إلى الأسواق وأفضل الممارسات لتحقيق القدرة التنافسية العالمية التي تتبناها وتشجعها الدول المتقدمة. وأخيراً، عُقد في إندونيسيا برنامج تدريبي بمشاركة خبراء من البلدان الشريكة. في برنامج التدريب والذي شمل التدريب في الموقع، تم تدريب المشاركين على الجوانب النظرية والعملية لنظم المعلومات إدارة التسويق.

قامت تركيا بمشاركة المغرب وتونس وفلسطين بتنفيذ المشروع الثاني بعنوان "تحسين خدمات إرشاد الري الزراعي". هدف المشروع إلى تحسين معارف وخبرات طاقم العمل الفني من العاملين في مجال خدمات الري الزراعي والتدريب. أجرى فريق المشروع في إطار المشروع زيارات دراسية إلى المغرب وتونس للتحقيق في الوضع الراهن في الحقول المروية والممارسات الجيدة في الري الزراعي. بعد إجراء الزيارات الدراسية، تم عقد ورشة عمل في تركيا بمشاركة خبراء من الشركاء لتوضيح بالتفصيل الصعوبات والفرص لتحسين خدمات

تمديد الري. ومباشرة بعد عقد ورشة العمل، تم عقد برنامج تدريبي في أضنة بتركيا ركز على النهج المبتكرة للاستخدام الفعال للموارد المائية المحدودة، وتقنيات الري الحديثة، والموارد المائية البديلة للري مثل المياه المالحة أو مياه الصرف وتقنيات جمع المياه.

بموجب النداء المشاريع السادس لآلية الكومسيك لتمويل المشاريع، والذي صدر في سبتمبر/أيلول 2018، تم اختيار ثلاثة مشروعات للتمويل في مجال التعاون الزراعي. ستقوم مصر بتنفيذ المشروع الأول بعنوان "تعزيز القدرات وزيادة الوعي بشأن إدارة النفايات الغذائية في دول منظمة التعاون الإسلامي". شركاء المشروع هم المملكة العربية السعودية، وأفغانستان، والسودان وتركيا. يهدف المشروع إلى زيادة الوعي حول أفضل الممارسات في إدارة النفايات الغذائية ونشر الممارسات، وتنفيذ طرق لاستعادة النفايات الغذائية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، سيقوم فريق المشروع بإجراء زيارة إلى المملكة العربية السعودية لجمع المعلومات التقنية حول إدارة النفايات الغذائية والتقنيات المطبقة لمعالجة نفايات الطعام. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تنظيم برنامج تدريبي على إدارة النفايات الغذائية في مصر لتحسين القدرات الشخصية والمؤسسية للدول الشريكة.

ستقوم ماليزيا بمشاركة إندونيسيا وبنغلاديش وتركيا بتنفيذ المشروع الزراعي الثاني بعنوان "بناء القدرات على إدارة المستودعات والتخزين". يهدف المشروع إلى زيادة المعرفة التقنية للمزارعين وجمعيات المزارعين في إدارة المستودعات والتخزين. وسيقوم فريق المشروع بإجراء زيارة دراسية إلى تركيا لاكتساب المعرفة حول مستودع وتخزين البذور والمنتجات الطازجة. بعد الزيارة، سيتم تنظيم برنامج تدريبي في ماليزيا بمشاركة خبراء من الشركاء حول المستودعات وتخزين محاصيل مُختارة (البذور والمنتجات الطازجة). بعد عقد البرنامج التدريبي مباشرة، سيتم تنظيم ورشة عمل تركز على تحسين الوضع الحالي للدول الشريكة في إدارة التخزين والمستودعات.

ستقوم تركيا بمشاركة مصر وإندونيسيا وفلسطين والمغرب وقطر وباكستان وتونس بتنفيذ مشروع زراعي آخر بعنوان "الحد من فقد الأغذية وهدرها في دول منظمة التعاون الإسلامي". يهدف المشروع إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية وزيادة الوعي بشأن الحد من فقدان الأغذية والنفايات من خلال اتباع نهج شامل. في هذا الصدد، سيتم إجراء زيارة دراسية لإندونيسيا لفهم الوضع الراهن حول الحد من الخسائر الغذائية والنفايات مثل البنية التحتية القانونية والمعايير والدراسات والممارسات الجيدة، وما إلى ذلك. بعد إجراء الزيارة، سيتم تنظيم برنامج تدريبي في أنقرة للتركيز على الأساليب والتطبيقات للحد من فقد الأغذية وهدرها، ومنهجية فقدان الأغذية ومؤشر النفايات وما إلى ذلك. كما سيقوم خبراء من الشركات بمناقشة التحديات والفرص المتعلقة بمسألة المشروع في ورشة عمل سَتُعقد بالتزامن مع البرنامج التدريبي.

.....

.....